المحاضرة الثالثة: بيانات ونماذج قياس مؤشرات الاقتصاد الكلي الوطني والعالمي

مقدمة

مؤشرات الاقتصاد الكلي هي أدوات حيوية لفهم الأداء الاقتصادي على المستوى الوطني والعالمي. تساعد هذه المؤشرات في قياس وتحليل الصحة الاقتصادية والاتجاهات المستقبلية للاقتصادات المختلفة، مما يساعد صانعي السياسات، المستثمرين، والاقتصاديين في اتخاذ قرارات استراتيجية. تشمل هذه المؤشرات البيانات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، التضخم، سوق العمل، والمالية العامة، وكذلك العوامل العالمية مثل التجارة الدولية وأسواق المال.

في هذا الدرس، سنتناول كيفية جمع بيانات مؤشرات الاقتصاد الكلي، النماذج المستخدمة لقياس هذه المؤشرات، ودورها في التنبؤ بالاتجاهات الاقتصادية.

أولا: أنواع مؤشرات الاقتصاد الكلي

توجد عدة مؤشرات اقتصادية رئيسية تساعد في قياس حالة الاقتصاد، والتي يمكن تصنيفها في عدة مجموعات رئيسية. إليك أبرز هذه المؤشرات:

1. **المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي**

1.1. الناتج المحلي الإجمالي(GDP)

الناتج المحلي الإجمالي هو أحد أكثر المؤشرات شيوعاً لتقييم الأداء الاقتصادي. يتم حسابه بطرق مختلفة، لكن جميع الطرق تتفق على أنه يعكس القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات التي تم إنتاجها داخل حدود الدولة في فترة زمنية معينة (عادة سنة أو ربع سنة).

- **طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي:**

- طريقة الإنتاج (المعادلة المباشرة): تقيس إجمالي القيمة المضافة عبر مختلف القطاعات الاقتصادية.
- طريقة الإنفاق: تحتسب إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات النهائية.
- طريقة الدخل: تقيس إجمالي الأرباح والدخول المكتسبة من إنتاج السلع والخدمات في الدولة.

1.2. الناتج القومي الإجمالي(GNP)

يشمل الناتج القومي الإجمالي القيمة الإجمالية للإنتاج المحلي والدولي الذي تقوم به الشركات والمواطنون في الدولة خلال فترة معينة. بينما يركز الناتج المحلي الإجمالي على الإنتاج المحلي فقط، يتضمن الناتج القومي الإجمالي أيضاً دخل المواطنين والشركات الذين يعملون في الخارج.

- العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي:

  - إذا كان دخل السكان من الخارج أكبر من دخل الأجانب داخل الدولة، سيكون الناتج القومي الإجمالي أعلى من الناتج المحلي الإجمالي.

  - العكس صحيح إذا كان العكس هو الحال (دخل الأجانب داخل الدولة أكبر).

1.3. الميزان التجاري: الميزان التجاري هو الفرق بين قيمة الصادرات والواردات في الاقتصاد.

- **الفائض التجاري:** يحدث عندما تتجاوز الصادرات الواردات، مما يشير إلى أن الدولة تبيع المزيد من السلع والخدمات للعالم أكثر مما تشتريه.

- **العجز التجاري:** يحدث عندما تتجاوز الواردات الصادرات، مما يشير إلى أن الدولة تستهلك أكثر مما تنتج.

1.4. عجز/فائض الموازنة الحكومية: يُعتبر هذا المؤشر من العوامل المهمة لتقييم الوضع المالي الحكومي. يقيس الفرق بين الإيرادات الحكومية والنفقات العامة.

- الفائض: يحدث عندما تتجاوز الإيرادات النفقات.

- العجز: يحدث عندما تتجاوز النفقات الإيرادات.

2. المؤشرات المتعلقة بالتضخم

2.1. معدل التضخم: التضخم هو الزيادة المستمرة في الأسعار على مستوى الاقتصاد بشكل عام. يُقاس عادة باستخدام مؤشر أسعار المستهلك (CPI) أو مؤشر أسعار المنتجين(PPI) .

- **مؤشر أسعار المستهلك CPI:** يتتبع التغيرات في أسعار السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر عادةً. يستخدم هذا المؤشر لقياس تكلفة المعيشة ولتعديل الأجور والمعاشات التقاعدية.

- **مؤشر أسعار المنتجينPPI:** يقيس التغيرات في الأسعار التي يتلقاها المنتجون المحليون مقابل السلع والخدمات التي ينتجونها، مما يعطي مؤشراً على التضخم من جانب العرض.

2.2. **الانكماش:** الانكماش هو الانخفاض المستمر في النشاط الاقتصادي، وعادة ما يكون غير مرغوب فيه لأنه قد يؤدي إلى ركود اقتصادي. يحدث الانكماش عندما تكون معدلات التضخم سلبية، مما يعني أن الأسعار تتراجع بشكل عام.

2.3. **تراجع التضخم:** يحدث عندما يتباطأ معدل التضخم دون أن يصل إلى السالب، مما يعني أن الأسعار لا تتوقف عن الزيادة ولكن بوتيرة أبطأ.

3. المؤشرات المتعلقة بسوق العمل

3.1. معدل البطالة: يعد هذا المؤشر من أبرز المؤشرات لقياس صحة الاقتصاد. يقيس النسبة المئوية من الأفراد في القوى العاملة الذين لا يعملون ويبحثون عن وظيفة.

- **معدل بطالة منخفض:** يشير إلى اقتصاد قوي حيث يتم استخدام الموارد البشرية بكفاءة.
- **معدل بطالة مرتفع:** يشير إلى مشاكل اقتصادية مثل الركود أو ضعف النشاط الاقتصادي.

3.2. **مؤشر ثقة المستهلك CCI:** مؤشر يقيس معنويات المستهلكين بشأن الوضع الاقتصادي ومدى استعدادهم للإنفاق.

- **ثقة المستهلك المرتفعة:** تشير إلى أن الناس يشعرون بالثقة في الاقتصاد ومستقبلهم المالي، مما يحفز الإنفاق.
- **ثقة المستهلك المنخفضة:** قد تشير إلى القلق بشأن المستقبل، مما قد يؤدي إلى تقليص الإنفاق.

4. مؤشرات الإنتاج ومبيعات التجزئة

4.1. الإنتاج الصناعي: هذا المؤشر يقيس مستوى النشاط في القطاعات الصناعية مثل التصنيع، التعدين، والطاقة. يساعد في فهم مدى قوة القطاع الصناعي في الاقتصاد.

4.2. مبيعات التجزئة: يتم استخدام مبيعات التجزئة لقياس النمط الاستهلاكي. ارتفاع المبيعات يعكس صحة الاقتصاد حيث يزداد الإنفاق الاستهلاكي، بينما تشير الانخفاضات إلى ضعف في النشاط الاقتصادي.

4.3. بداية بناء المساكن وتصاريح البناء: تعتبر هذه المؤشرات مؤشراً مهماً على النشاط الاقتصادي في قطاع البناء والإسكان، وهو قطاع حساس للثقة في الاقتصاد.

5. مؤشرات أسواق المال وأسعار الفائدة

5.1. أسعار الفائدة: تحدد البنوك المركزية أسعار الفائدة التي تؤثر على تكاليف الاقتراض والاستثمار في الاقتصاد.

- **زيادة أسعار الفائدة:** قد تؤدي إلى تقليل الاستهلاك والاستثمار بسبب زيادة تكلفة الاقتراض.
- **خفض أسعار الفائدة:** يشجع على الاقتراض ويحفز النمو الاقتصادي.

5.2. عوائد السندات: العائدات التي يحصل عليها المستثمرون من السندات تُعد مؤشراً مهماً على صحة السوق المالي. عندما ترتفع أسعار السندات، ينخفض العائد، مما يشير إلى طلب قوي على السندات كمأوى آمن.

ثانيا: النماذج المستخدمة لقياس مؤشرات الاقتصاد الكلي

توجد العديد من النماذج الاقتصادية المستخدمة لتحليل البيانات الاقتصادية الكلية، وهذه النماذج تعتمد على فرضيات رياضية وإحصائية لفهم التفاعلات بين المتغيرات الاقتصادية. إليك بعض النماذج الرئيسية:

1. النماذج الاقتصادية القياسية(Econometric Models)

- **النماذج الانحدارية** :تستخدم لتحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية. على سبيل المثال، يمكن أن تستخدم نماذج الانحدار لتحديد كيفية تأثير أسعار الفائدة على الاستثمار.
- **نماذج (AutoRegressive Integrated Moving Average) ARIMA** تستخدم لتحليل البيانات الزمنية مثل الناتج المحلي الإجمالي أو التضخم من خلال التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية بناءً على البيانات التاريخية.
- **نماذج الانحدار الذاتي للمصفوفة المتغيرة (VAR)** تستخدم لدراسة التفاعلات بين عدة متغيرات اقتصادية بمرور الوقت.

2. نماذج التوازن العام(General Equilibrium Models)

تستخدم هذه النماذج لدراسة التفاعلات بين الأسواق المختلفة في الاقتصاد. يقوم نموذج التوازن العام بتحليل كيف تؤثر التغييرات في سعر الفائدة، والضرائب، أو السياسة النقدية على الاقتصاد بشكل عام.

- **نموذج IS-LM** يساعد في فهم العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (الإنتاج) وأسعار الفائدة في الاقتصاد.
- **نموذج AD-AS الطلب الكلي والعرض الكلي** :يُستخدم لدراسة التفاعلات بين الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد، وما ينتج عن ذلك من تغييرات في الإنتاج والأسعار.

3. النماذج الماكرو اقتصادية العالمية

- **نماذج الدورات الاقتصادية (Business Cycle Models)** تساعد هذه النماذج في تحليل دورة النمو الاقتصادي من خلال التفاعل بين العرض الكلي، الطلب الكلي، والسياسات النقدية.
- **النماذج الديناميكية العامة (DSGE Models)** هي نماذج أكثر تقدمًا تُستخدم لفهم تأثير السياسات الاقتصادية مثل تعديل أسعار الفائدة أو التغيرات في الضرائب على الاقتصاد الكلي. تعتمد هذه النماذج على فرضيات اقتصادية دقيقة وتستخدم للتنبؤ بالتغيرات المستقبلية في الاقتصاد.

4. النماذج المالية

- **نماذج تسعير الأصول:** مثل نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) الذي يدرس العلاقة بين مخاطر الأصول المالية والعوائد المتوقعة منها.
- **نماذج تسعير السندات:** تركز على كيفية تأثير أسعار الفائدة على عوائد السندات والاقتصاد بشكل عام.

ثالثا: التطبيقات العملية لقياس مؤشرات الاقتصاد الكلي

1. **التنبؤ بالاتجاهات الاقتصادية:** يتم استخدام البيانات والنماذج الاقتصادية لتوقع التغيرات المستقبلية في مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل النمو الاقتصادي، التضخم، وأسعار الفائدة. يمكن للخبراء تحليل الاتجاهات التاريخية باستخدام النماذج الإحصائية مثل ARIMA أو VAR لتوقع المستقبل.
2. **توجيه السياسات الاقتصادية:** تساعد مؤشرات الاقتصاد الكلي على تحديد توجهات السياسات الحكومية. على سبيل المثال:
   - **الزيادة في معدل التضخم** :قد يتطلب رفع أسعار الفائدة أو تطبيق سياسات تقشفية للحد من التضخم.
   - **ارتفاع معدلات البطالة** :قد يتطلب استخدام سياسات تحفيزية مثل تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي.
3. **اتخاذ قرارات استثمارية:** يستخدم المستثمرون بيانات مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل النمو الاقتصادي وأسعار الفائدة لتحديد الفرص الاستثمارية. على سبيل المثال، إذا كان نمو الناتج المحلي الإجمالي قويًا وكان التضخم تحت السيطرة، فإن المستثمرين قد يرون أن هذا بيئة مناسبة للاستثمار.

رابعا: نماذج دولية لقياس مؤشرات الاقتصاد الكلي

هناك عدة نماذج اقتصادية دولية تم تطويرها لتحليل ومتابعة الأداء الاقتصادي العالمي، وتوفير فهم أفضل للعلاقات والتفاعلات بين الاقتصادات الوطنية. هذه النماذج تعتمد على بيانات شاملة وتحليلات رياضية وإحصائية لتقدير المؤشرات الاقتصادية في الدول المختلفة وتوقع الاتجاهات الاقتصادية العالمية. نعرض هنا بعض النماذج الدولية المستخدمة على نطاق واسع:

1. نموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي Dynamic Stochastic General – DSGE) Equilibrium)

هو نموذج يستخدم بشكل واسع من قبل المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. يعتمد على فرضيات اقتصادية دقيقة ويشمل العديد من المتغيرات الاقتصادية الوطنية والدولية.

- **الاستخدامات:** تحليل وتقييم السياسات الاقتصادية طويلة الأمد، ودراسة تأثير التغيرات في السياسة النقدية والمالية على الاقتصاد الوطني والدولي.
- **المزايا:** يعتمد على الأطر الرياضية الدقيقة والنمذجة الديناميكية، مما يسمح بتقدير التفاعلات الاقتصادية العالمية والتنبؤ بالدورات الاقتصادية.

يستخدم نموذج DSGE لتحليل تأثير السياسات النقدية على التضخم والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

---

2. نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD Economic Outlook Model)

هو نموذج اقتصادي عالمي طورته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لتحليل الاقتصادات المتقدمة ودراسة التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية.

- **الاستخدامات:** يقدم توقعات اقتصادية على المدى القصير والمتوسط تشمل النمو، البطالة، التضخم، وأسعار الفائدة. كما يُستخدم لتقديم تقارير اقتصادية موسمية، مثل تقرير "التوقعات الاقتصادية" الصادر عن المنظمة.
- **المزايا:** يعتمد على مجموعة بيانات شاملة ومحدثة من الدول الأعضاء في المنظمة، مما يجعله أداة دقيقة للتنبؤ وتحليل الاتجاهات الاقتصادية العالمية.

تستخدم المنظمة هذا النموذج لتحديد تأثير الأحداث الاقتصادية الكبرى مثل الأزمات المالية أو الاضطرابات الجيوسياسية على النمو العالمي.

---

3. نموذج صندوق النقد الدولي – نماذج الاستقرار المالي العالمي Global Financial – GFSR) Stability Report)

هو نموذج يستخدمه صندوق النقد الدولي لتحليل استقرار النظام المالي العالمي وتحديد المخاطر المحتملة التي تهدد الاقتصاد العالمي.

- **الاستخدامات:** يتم نشر تقارير الاستقرار المالي العالمي نصف السنوية، والتي تتناول المخاطر في أسواق المال العالمية وأثرها على الأداء الاقتصادي. كما يساعد هذا النموذج في تحديد تأثير عوامل مثل الديون العامة وأسعار الفائدة على استقرار الاقتصاد العالمي.
- **المزايا:** يركز على التحليل الشامل للقطاعات المالية حول العالم ويستند إلى بيانات اقتصادية ومالية حديثة من الدول الأعضاء.

يستخدم لتقديم توصيات لتعزيز الاستقرار المالي والحد من المخاطر المالية مثل التضخم وارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق الناشئة.

---

4. نموذج البنك الدولي – أداة التوقعات الاقتصادية العالمية World Economic – WEO) Outlook)

هو نموذج يعتمد عليه البنك الدولي في إصدار توقعات الاقتصاد العالمي مرتين سنويًا، حيث يتم تحليله بموجب نموذج اقتصادي شامل يعتمد على بيانات اقتصادية محدثة من كل البلدان.

- **الاستخدامات:** تقدير النمو الاقتصادي والتضخم وأسعار الصرف على مستوى العالم. كما يوفر تحليلات خاصة بالأقاليم والقطاعات الاقتصادية الهامة.
- **المزايا:** يتيح رؤية شاملة للوضع الاقتصادي العالمي واتجاهات الأسواق، ويعد من أكثر التقارير مصداقية في تحليل المخاطر والتحديات الاقتصادية الدولية.

يقدم تقديرات لتأثير الأزمات الاقتصادية والجيوسياسية، مثل التغيرات المناخية وتداعيات الصراعات الدولية، على النمو العالمي.

---

5. نموذج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – (UNDP) مؤشر التنمية البشرية(HDI)

هو نموذج ومؤشر يستخدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقياس مستويات التنمية البشرية عبر مقاييس متعددة تشمل الصحة، التعليم، ومستوى المعيشة.

- **الاستخدامات:** يقيس رفاهية السكان ويحدد الفجوات التنموية بين الدول. كما يُستخدم لإعداد تقارير التنمية البشرية السنوية التي تساعد في رسم سياسات تهدف إلى تحسين جودة الحياة.
- **المزايا:** لا يركز فقط على المؤشرات الاقتصادية، بل يأخذ في الاعتبار جوانب الحياة البشرية ويقدم تحليلًا شاملاً لمستوى التنمية.

يُستخدم في تحليل تأثير التنمية الاقتصادية على حياة الأفراد وكيفية تعزيز جودة التعليم والرعاية الصحية لتحسين التنمية الشاملة.

---

6. نموذج يوروستات – نموذج الحسابات القومية الأوروبية (ESA – European System of Accounts)

هو نموذج إحصائي اقتصادي شامل طورته يوروستات، وكالة الإحصاءات التابعة للاتحاد الأوروبي، ويهدف لتوفير بيانات اقتصادية دقيقة عن الدول الأوروبية.

- **الاستخدامات:** يقدم تحليلًا دقيقًا لأداء اقتصادات الدول الأوروبية من حيث الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، التجارة الخارجية، والبطالة.
- **المزايا:** يساعد الدول الأعضاء في مقارنة الأداء الاقتصادي بينها وتنسيق السياسات الاقتصادية. كما يساهم في تحديد مدى توافق سياسات الدول الأعضاء مع الأهداف الاقتصادية للاتحاد الأوروبي.

يُستخدم لدراسة تأثير سياسات الاتحاد الأوروبي مثل سياسة النقد الموحدة وأثرها على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي في دول الاتحاد.